الكندري مترئسا جانبا من المجلسة

مشاورات (تصوير: صالح محمد)

للتأكد من عدم منحها لشركات صورية أسست ورخصت بموجب مستندات مزورة

تكليف «حماية الأموال» بالتحقيق في توزيع الحيازات الزراعية والجواخير

■ عبد الكريم الكندري: ما الفائدة من التحقيق اذا لم يعقبه مساءلة سياسية فنحن لسنا جهة قضائية؟

■ الهدية: بعض لجان التحقيق يحدث فيها ضغط على الوزير وأغلبها لم تخرج بإدانه

■ السبيعي: هل تعلمون أن مجلس إدارة هيئة مكافحة الفساد اصدر قراراً وعزل رئيس الهيئة

■ المويزري: نحن ليس عندنا خط أحمر سوى الأمير وما بعده أياً كان يخضع للتحقيق

متابعة

■ أحد الوزراء السابقين صرف 23 مليون دينار في بند الهدايا والحكومة تدعو إلى التقشف

■ صفاء الهاشم: جزر الكويت كلها مجدية فنحن في حاجة إليها ولذلك ندرس الموضوع

■ لا يجوز الموافقة على التقرير دون أن يكون هناك رأي ثري من المختصين

يكون التحقيق في البلاغات التي وردت للهيئة بعد صدور اللائحة التنفيذية لها".

عبد الله الرومي: "هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة اكثر واعتقد ان هيئة مكافحة الفساد لها طابع خاص وفق قانونها يكتنفه السرية وبالتالي يجب ان يؤجل هذا الطلب لدراسته لان قانون الهيئة ينص علي شخصيه يجب المحافظه عليها لذلك علينا ان نضبط اقتراح الطلب بالتحقيق حتي يحقق نتيجة وذلك وفق اسس قانونية حتي لا يفشل الاقتراح الطلب النيابي".

الحميدي السبيعي: "هل تعلمون ان مجلس ادارة هيئة مكافحة الفساد اصدر قرار وعزل رئيس الهيئة.. ومن صلب الاختصاص التحقيق في عزل رئيس الهيئة".

شعيب المويزري رئيس لجنة حماية الأموال العامة: "الآن سيسحب الطلب لتعديله وهذا للتعاون مع المجلس وليس خضوعا للحكومة.. ونحن ليس عندنا خط أحمر سوى سمو أمير البلاد وما بعده أي شخص أو مسؤول يخضع للتحقيق".

انتقل المجلس إلى مناقشة طلب بتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في 14 موضوعا سبق أن كلفت بها اللجنة في مجالس سابقة وفق ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة ومنها، ميزانية الهيئة العامة للاستثمار، شركة المجموعة العربية، وبروجيكس والبحرين، والمشروعات السياحية والنقل العام، وشركة الاوفست، والتعويضات البيئية، وتهريب وقود الديزل، والتنازل عن الاستراحات، والقرض الروسي.

الوزير الشيخ محمد العبدالله: أوكد نية الحكومة بالتعاون مع مجلسكم الموقر ولكن يجب مراجعة الطلب لأن هناك أمورا تم البت فيها والانتهاء منها فلا نأخذ من وقت المجلس دون فائدة.

شعيب المويزري رئيس لجنة حماية الأموال العامة: "ما يثبت انتهاؤه من القضايا يحذف".

حمدان العازمي: "يجب إضافة استثمارات مكتب لندن في الطلب المقدم فالمجلس الماضي راح ولم يقدم شيئا بالتحقيق في هذا الامر".

خليل الصالح: "انا أحد أعضاء لجنة التحقيق في استثمارات مكتب لندن ورفعنا تقريرنا إلى المجلس ولا نعلم إن كان المجلس سلمه إلى الحكومة ام لا".

مجلس الأمة يرفض تكليف لجنة حماية الأموال العامة بإعادة التحقيق في 11 قضية أهمها القرض الروسي وتهريب الوقود والاستراحات ومخالفات مكتب لندن.

انتقل المجلس إلى طلب نيابي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في كل ما اثير حول تخصيص حيازات زراعية وجواخير لشركات صورية وبعض قيادات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة، وفق كتاب وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد والذي أفاد وجود 18 شركة وهمية.

وليد الطبطبائي: "موضوع الحيازات الزراعية من الموضوعات الخطيرة وتم توزيعها وفق المحسوبية وبالتحايل على القانون ولم نسمع إحالة أحد إلى النيابة العامة أو سحب الحيازات منها ..وباي حق تمنع الحيازات للمغنيات والمطربات كهبة باي حق".

حمدان العازمي: "ما يصير إعادة تكليف للجنة حماية الأموال العامة علينا ان نقدم طلبا بتشكيل لجنة للزراعة وبعد ذلك يحال طلب التحقيق اليها".

شعيب المويزري: "الطلب بإعادة تكليف اللجنة وليس تشكيل لجنة تحقيق جديدة".

الرئيس الغانم: "كان هناك لجنة تحقيق في الحيازات الزراعية برئاسة راكان النصف وتم تكليف لجنة «الأموال» برئاسة النائب السابق عبدالله الطريجي".

انتقل المجلس إلى طلب نيابي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في كل ما اثير حول تخصيص حيازات زراعية وجواخير لشركات صورية وبعض قيادات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة، وفق كتاب وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد والذي أفاد وجود 18 شركة وهمية.

وليد الطبطبائي: "موضوع الحيازات الزراعية من الموضوعات الخطيرة وتم توزيعها وفق المحسوبية وبالتحايل على القانون ولم نسمع إحالة أحد إلى النيابة العامة أو سحب الحيازات منها ..وباي حق تمنع الحيازات للمغنيات والمطربات كهبة باي حق".

حمدان العازمي: "ما يصير إعادة تكليف للجنة حماية الأموال العامة علينا ان نقدم طلبا بتشكيل لجنة للزراعة وبعد ذلك يحال طلب التحقيق اليها".

شعيب المويزري: "الطلب بإعادة تكليف اللجنة وليس تشكيل لجنة تحقيق جديدة".

الرئيس الغانم: "كان هناك لجنة تحقيق في الحيازات الزراعية برئاسة راكان النصف وتم تكليف لجنة «الأموال» برئاسة النائب السابق عبدالله الطريجي".

انتقل المجلس إلى طلب

انتخاب أعضاء البرلمان العربي

النواب يدلون بأصواتهم

الهاشم تعالج بعض قصاصات الصحف